مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٨) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٨) ٢٠٢٠

تطبيق معيار جودة الأصول المصرفية من منظور CAMELS على القروض غير العاملة لدى المصارف الخاصة التقليدية السورية
دراسة تحليلية ومقارنة على كل من بنك عودة وبنك سورية والمهجر

د. نهاد حيدر *

(تاريخ الإيداع ١٩ / ٨ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٢٦ / ١١ / ٢٠٢٠)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة الى رصد التغير في جودة الأصول المصرفية لدى كل من مصرفي سورية والمهجر، وعودة. من خلال استخدام معيار جودة الأصول كأحد مكونات معيار CAMELS، وقد تم ذلك من خلال تطبيق معادلتي WCR و TCR وكذلك مؤشر جودة الأصول Quality Assets (AQ)، التي استمدت بياناتها من القوائم المالية للمصرفين خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨، وذلك بهدف التوصل الى تصنيف كل من المصرفين وفق معيار جودة الاصول.

خلص البحث الى أن التغير في معيار جودة الأصول المصرفية يرتبط بشكل وثيق بالتغير في كل من حجم القروض غير العاملة والمحفظة التمويلية ومخصصات التدني وحقوق الملكية، ويمكن الاستدلال على ذلك باستخدام مؤشرات TCR و WCR و AQ.

أوصى البحث إلى ضرورة معالجة وضع القروض غير العاملة، والاهتمام بحقوق الملكية، وضرورة دراسة المحفظة التمويلية ونسبة مخصصات التدني منها، حيث سينعكس ذلك على تصنيف المصرف وفق معيار جودة الأصول المصرفية كعنصر من نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

أيضاً أوصى البحث بأهمية تطبيق معيار جودة الأصول كعنصر من نظام التقييم المصرفي الامريكي المركب CAMELS بعد اعتماده من قبل مصرف سورية المركزي إلى جانب المؤشرات الرقابية المعتمدة حالياً لإبراز الجوانب الايجابية والنقاط السلبية للمصارف، ودورها في التغذية الراجعة والرقابة التي تكشف مواطن الضعف والقصور لدى المصارف.

الكلمات المفتاحية: جودة الأصول، CAMELS ، القروض غير العاملة، تصنيف المصرف.

* مدرس لدى جامعة القلمون الخاصة – كلية الأعمال والإدارة – قسم التمويل والمصارف.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (8) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (8) 2020

Applying The Banking Assets Quality Standard Using CAMELS Model on the non-performing loans at traditional Syrian Private Banks
An analytical and comparative study on Audi Bank and Bank of Syria and Overseas

D. Nuhad Hidar

(Received 19 / 8 / 2020 . Accepted 26 / 11 / 2020)

□ ABSTRACT □

This study aims to monitor the change in the quality of Syrian bank's assets caused as a result of changes in credit risks related to non-performing loans with both Syrian and Overseas bank, and Audi Bank. By using the asset quality standard as a component of the CAMELS Model, this was done by finding the WCR and TCR equations as well as the AQ indicators. The data was drawn from the financial statements of the two banks during 2010 and 2018, in order to identify the classification of both banks according to the asset quality standard.

The research concluded that the change in the banking asset quality standard is closely related to the change in the size of non-performing loans; the financing portfolio, and impairment provisions and equity, and that was tested using the TCR, WCR and AQ indicators.

The research recommended that it is necessary to address the situation of non-performing loans and pay attention to property rights, as this will be reflected in a clear improvement in the bank's classification.

The research recommended the importance of applying the American banking assessment Model CAMELS after its approval by the Central Bank of Syria along with the currently adopted regulatory indicators to highlight the positive aspects and negative points of banks, and its role in feedback and monitoring that reveals the weaknesses and shortcomings of banks.

Keywords: Asset Quality, CAMELS, non-performing loans, bank's classification,

أولاً- مقدمة البحث Introduction:

السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصرف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المصرفي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها (هندي، ٢٠٠٦)، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مستقبلاً واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع المصرف.

تعد عمليات خلق الائتمان هي الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها المصارف التجارية لتحقيق أهدافها (شاهين، ٢٠٠٩)، فالائتمان يمثل معظم أصول هذه المصارف، ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها (ابوخزامة،٢٠٠٧) وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوافرة للمصارف، بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف وحمايتها من المخاطر (كحلوت، ٢٠٠٥).

يواجه الائتمان المصرفي بطبيعته العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهى الدقة، في حين يكون المصرف ملتزماً بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال انتهاء آجالها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فإن المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بسداد قروضهم تجاه المصرف بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة، وذلك لسبب جوهري هو أن الائتمان الممنوح من المصرف للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية وزراعية وصناعية وسياحية مختلفة لا يمكن استعادتها بسهولة (الدغيم وأخرون، ٢٠٠٦).

تعتبر المخاطرة جزءً لا يتجزأ من العمل المصرفي اليومي، خاصة مع اشتداد المنافسة وتسارع التكنولوجيا المصرفية، مما يساعد على زيادة حجم المعاملات المصرفية، ويدل على الحاجة إلى مصارف ذات أحجام كبيرة ومخاطر قليلة. فالمصارف أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، مثل مخاطر الائتمان- (القروض غير العاملة) مخاطر السيولة – مخاطر رأس المال – مخاطر التضخم – ومخاطر السوق، وغيرها، وجميعها تؤثر على أصول المصرف، وبالتالي على سلامة أموال المودعين، وإن ضعف البيئة التشغيلية سيواصل الضغط على الأداء المالي للمصارف، وبالتالي فإن تقييم وتحليل ودراسة وإدارة المخاطر المحتملة هي من أهم العوامل المساعدة على نجاح المصرف وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد أفضل ومخاطر أقل.

في هذا الإطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1979 نموذجاً موحداً لتقييم المصارف وتحليل نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسات المصرفية، ويعكس التغيرات في العمل المصرفي، وأطلق على هذا النموذج (CAMELS) أو ما يعرف بنموذج التقييم بالمؤشرات، والذي تم البدء بتطبيقه في العام1980 ، وتم تطويره وتعديله عام ١٩٩٦. وبمقتضى هذا النموذج يتم تقييم أداء المصارف من خلال ستة بنود أساسية (Roland, 2008) هي: ملاءة رأس المال (Capital)، جودة الأصول (Assets Quality)، الإدارة (Management)، الأرباح (Earning)، السيولة (Liquidity)، الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity).

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام تقييم أداء المصارف، لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال. ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة عدة قضايا

CAMELS rating (system, update: February 24,2008):، منها: حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال، وفعالية إدارة محفظة القروض، ومستوى المخصصات المكونة لمواجهة القروض المتعثرة، وكذلك التركزات الائتمانية الكبيرة،

ثانياً– الدراسات السابقة Previous Literature:

١. **دراسة أسعد (٢٠١٨)** بعنوان: "تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي (CAMELS): حالة دراسية على بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية والمهجر بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ باستخدام التصنيف المركب لـ CAMELS". أشارت نتائج تطبيق هذا النموذج خلال فترة الدراسة إلى حصول بنك بيمو السعودي الفرنسي على درجة التصنيف (٣) بحسب التقييم المركب لنموذج CAMELS مما يعني أن أداء المصرف يواجه نقاط ضعف في بعض العناصر مثل جودة الأصول والإدارة، والتي تستوجب اتخاذ إجراءات خاصة بهدف تحسين أداء هذه العناصر بصورة خاصة وأداء المصرف بصورة عامة. كما تشير النتائج إلى حصول بنك سورية والمهجر على درجة التصنيف (٢) مما يعني أن أداء المصرف جيد في معظم النواحي وقدرته على مواجهة التحديات جيدة، ويتطلب بعض الإجراءات التي من شأنها أن تحسن الأداء بصورة أفضل. وأظهر البحث أهمية تطبيق نموذج التقييم CAMELS من خلال إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنته مع المقاييس المحددة من قبل النموذج الأمر الذي يساعد في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية خاصة.

٢. **دراسة المحمود (٢٠١٤)** بعنوان: "إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية)"، هدف البحث إلى بيان امكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية المنتشرة في عدة بلدان عربية للاستفادة من هذا النظام في زيادة الثقة بالمصارف، والعمل على تحسين أدائها، ومعالجة نقاط الضعف فيها لتصبح قادرة على جذب المودعين دون الاعتماد على الولاء الديني، حيث أظهرت الدراسة أنه يمكن استخدام نظام CAMELS في المصارف الاسلامية وتصنيفها إلى فئات.

٣. **دراسة بوخلخال، (٢٠١٢)** بعنوان: "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية". أظهر البحث أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية حيث تم إبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق النظام (CAMELS) ودورها كرافد هام في تغذية عمليات التفتيش والرقابة، بالمعلومات التي تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

٤. **دراسة شاهين(2005)** بعنوان: "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فاعلية نظام التفتيش على البنوك التجارية، حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود". تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية الاستفادة من تطبيق نموذج التقييم المركب فعالية نظام الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني الذي تقوم به السلطة النقدية على مؤسسات القطاع المصرفي، وهدفت الدراسة إلى بناء وتطوير نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش على مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها السلطة النقدية حيث

تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها.

٥. دراسة **Gaul, Lewis, Jonathan Jones, and Pinar Uysal" (٢٠١٩)** بعنوان "
"Forecasting High-Risk Composite CAMELS Ratings

تختبر الدراسة ما إذا كان المعيار الاحصائي يساعد في مراقبة الأداء العام للمصرف، حيث استخدمت الدراسة خمسة معايير احصائية، واثنين من معايير CAMELS المركبة للتنبؤ بتصنيف المصرف، وتمت الاشارة إلى نموذج اللوغاريتم القياسي المستخدم للتنبؤ بتصنيفات CAMELS، وخلصت الدراسة إلى أن هذا النموذج يقترب بدرجة كافية ليكون نموذجاً مناسباً للتنبؤ بالتصنيفات عالية المخاطر. وخلصت أيضاً إلى أنه يمكن تحسين الدقة الكلية للتنبؤات الفردية باستخدام التنبؤ بالنموذج المركب.

٦. دراسة **Nabilah Rozzani and Rashidah Abdul Rahman (٢٠١٣)** بعنوان "
"Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic

استكشفت هذه الدراسة مجال أداء المصرف باستخدام تصنيف CAMELS ، حيث كان هدفها الرئيسي تقييم أداء كل من المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في ماليزيا. تم اختيار ١٩ مصرفاً تقليدياً و ١٦ مصرفاً إسلامياً لتكون عينات من الدراسة، حيث تم جمع البيانات المالية من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ من التقارير السنوية لتلك المصارف. ونتيجة التحليل توصلت من وجهة نظر عامة إلى أن مستويات الأداء لكل من البنوك التقليدية والإسلامية في ماليزيا كانت متشابهة للغاية. من خلال عرض التفاعل المحتمل بين كل من المصارف الإسلامية والتقليدية في النظام المصرفي الماليزي، حيث وفرت هذه الدراسة معلومات مفيدة لأصحاب العلاقة لاتخاذ قرارات استثمارية أفضل، ولمساعدة المصارف التقليدية والإسلامية على تحديد وإعادة تقييم أدائها على أساس قياس الأداء المستخدم في الدراسة.

ثالثاً- مشكلة البحث Research Problem Definition:

تكمن مشكلة البحث في مخاطر الائتمان الناتجة عن النشاط الرئيسي للمصارف، حيث تعمل هذه المخاطر في اتجاه عكسي ضد أهداف الائتمان، كما تكمن المشكلة في أثر ذلك على جودة الاصول المصرفية متمثلة في المحفظة التمويلية ومخصصات التدني وحقوق الملكية، من خلال التغير في تصنيف المصرف، والتي سيتم الاعتماد عليه في قياس أثر مخاطر الائتمان على جودة الاصول المصرفية من خلال معيار جودة الأصول كأحد عناصر CAMELS. وهذا يمنح المصارف إمكانية قياس أدائها ومعالجة مؤشراتها.

من هنا يمكن تحديد مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل التالي:

ما هو تصنيف كل من المصرفين وفق معيار جودة الأصول؟

من التساؤل الرئيسي يمكن أن نشتق السؤالين التاليين:

- ماهي العناصر التي أثرت على تصنيف كل من بنك عودة وبنك سورية والمهجر وفق معيار جودة الأصول؟
- ما الفرق بين تصنيف كل من بنك عودة وبنك سورية والمهجر؟ ولماذا؟

رابعاً– أهمية البحث The Importance of Research:

يستمد البحث أهميته من نقطتين:

الأهمية العلمية: تنبع من فهم معنى معايير جودة الأصول، ومعرفة أسباب التغير في تصنيف المصرف وفقاً لتلك المعايير من خلال التعرف إلى أسباب هذا التغير من خلال اجراءات وسياسات المصرف المتبعة لمعالجة وتخفيف آثار القروض غير العاملة على التصنيف. مما يساهم في بناء وتطوير عنصر مهم من عناصر نظام داعم لعمليات الرقابة المصرفية على مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية وكفاءة العمل الرقابي المصرفي، بهدف تعزيز وضع المصارف المحلية، ودعم ثقة المودعين والمستثمرين في التعامل مع المصارف المحلية بثقة، وبالتالي يحقق الاهداف الاستراتيجية للمصارف بزيادة ثروة المساهمين، ويقوي دور المصرف في دعم الاقتصاد والمجتمع المحلي.

الأهمية العملية: تنبع من خلال تطبيق معيار جودة الأصول على القروض غير العاملة كمؤشر رقابي على أداء كل من بنك عودة وبنك سورية والمهجر، خلال الفترة الطويلة الممتدة 9 أعوام متباينة من حيث المناخ الاقتصادي الذي عملت ضمنه، حيث قلت الدراسات المماثلة النوعية خلال تلك الفترة، كما تكمن أهمية البحث باعتماده معيار هام من نظام متكامل كنموذج رقابي يمكن اقتراحه على مصرف سورية المركزي ليحقق من خلاله مزايا هامة تتلخص في تصنيف المصارف السورية وفق معيار موحد، وتوحيد أسلوب كتابة التقارير الرقابية، واختصار زمن المتابعة بالتركيز على تلك المعايير، وعدم تشتيت الجهود في بنود هامشية، وكذلك الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الانشائي، كل ذلك يمكن الجهات الرقابية من عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج لكل مصرف على حدى، ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، وكذلك لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي.

خامساً – هدف البحث Research Purposes:

يهدف البحث إلى تطبيق معيار جودة الأصول المصرفية كجزء من مكونات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على كل من بنك عودة وبنك سورية والمهجر بغرض الوقوف على التغير في جودة الأصول، وبيان اختلاف تأثير العناصر المكونة للمعيار على تصنيف المصرف، وايجاد تصنيف وطني مفرد وفق معيار جودة الأصول يخلق تنافسية بين المصارف.

سادساً– منهج البحث Research Methodology:

تم اتباع منهج الدراسة من خلال الآتي:

أ. الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والابحاث والرسائل الجامعية، بالإضافة الى التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن مصرف سورية المركزي، وذلك بهدف وضع الاطار النظري للموضوع.

ب. دراسة تحليلية تعتمد على تحليل كل من تطور القروض المتعثرة وحقوق الملكية، وكذلك نتائج تصنيف المصارف المدروسة معتمدة على حسابات بعض النسب المالية انطلاقاً من البيانات المنشورة في القوائم المالية للفترة المدروسة.

سابعاً- النطاق الزمني للبحث Time scale for Search:

تم تحديد الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٨. كما تم اختيار مصرفي سورية المهجر (BSO)، ومصرف عودة (BASY) نظراً لعراقتهما في السوق المصرفية الاقليمية، وكذلك في السوق المصرفية المحلية، حيث تأسس مصرف سورية والمهجر عام٢٠٠٣، ومصرف عودة عام ٢٠٠٥.

ثامناً- مفهوم جودة الأصولAssets Quality من منظور CAMELS:

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهات مختلفة (بوخلخال، ٢٠١٢) منها مؤشرات متعلقة بالمصرف تتمثل في التركز الائتماني القطاعي، وكذلك القروض غير العاملة، وقياس نسبتها بالنسبة إلى حقوق الملكية، وأيضاً بالنسبة إلى المحفظة التمويلية.

تصنف المصارف وفق معيار جودة الأصول وفق الدرجات التالية(Camels rating system, 2008):

- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (١) يتصف بالمؤشرات التالية:**

أ.حجم الأصول المتعثرة لا تتجاوز نسبة محدودة من حقوق الملكية.

ب. وجود اتجاه إيجابي وثابت في عمليات سداد القروض.

ج. الضبط الجيد للتركيزات الائتمانية.

د. الضبط الجيد لمحفظة القروض، ووجود رقابة فعالة على عملياتها.

هـ. احتفاظ الإدارة بالمخصصات الكافية واللازمة لمقابلة الخسائر المتوقعة في القروض.

- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (٢):** يشهد نقاط ضعف أو عيوب في واحد أو أكثر من العوامل المذكورة في التصنيف(١).
- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (٣):** يظهر نقاط ضعف رئيسية، والتي إذا لم يتم تصحيحها مباشرة فإن ذلك يؤدي إلى هلاك رأس المال أو إعسار المصرف مما يستدعي وجود إشراف رقابي قوي لضمان اتخاذ الإدارة خطوات فورية لتدارك الأمر ودراسة نقاط الضعف وتصحيح العيوب.
- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (٤):** يظهر ضعف عام في العديد من العناصر المذكورة مما تبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من قبل السلطة النقدية لإعادة تقوية الأوضاع وتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين.
- **المصرف الذي يتم تصنيف جودة أصوله (٥)** تظهر مستوى عال من الأصول المتعثرة والتي تهدد رأس المال بصورة حادة حيث يتجاوز نسبة ٦٠% من إجمالي رأس المال أو تسبب في وجود مركز سلبي له مما يتطلب وجود إشراف رقابي قوي للحد من استنزاف رأس المال أكثر من ذلك، وتوفير الحماية للمودعين والدائنين. ورغم ذلك قد يوجد احتمال ضئيل بنجاح إجراءات الإدارة في تحسين جودة أصول المصرف.

يلخص الجدول التالي فئات جودة الأصول (Benchmarks) السابقة التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية المذكورة للتعرف درجة التصنيف الخاصة بالمصرف:

جدول رقم (١) فئات جودة الأصول (Benchmarks) التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية

درجة التصنيف	نوع التصنيف	WCR	TCR
١	قوية	اقل من ٥%	أقل من ٢٠%
٢	مرضية	من ٥-١٥%	٢٠-٥٠%

٣	جيدة بعض الشيء	من ١٥-٣٥%	٥٠-٨٠%
٤	حدية	من ٣٥-٦٠%	٨٠-١٠٠%
٥	غير مرضية	٦٠% فأكثر	١٠٠% فأكثر

المصدر: الفرا، أحمد نور الدين، (٢٠٠٩) تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)، الجامعة الاسلامية-غزة، ص٧٠.

تم إعداد جدول تصنيف المصرف حسب فئات جودة الأصول كما في الجدول (١) وفق المعادلتين (المعيارين) التاليتين:

نسبة إجمالي التصنيف: TCR – Total Classification Ratio

تقيس هذه النسبة حجم القروض المتعثرة الى (حقوق الملكية ومخصصات الديون المتعثرة)، ثم تقارن هذه النسبة مع فئات جودة الأصول التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية لإعطائها التصنيف من (١) إلى(٥)، فكلما قلت هذه النسبة كان أفضل لأنها تعطي المؤشرات التالية:

أ. حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية قليل.

ب. ملاءة رأس المال قوية.

ج. مخصصات الديون المتعثرة كافية لمواجهة هذه المخاطر.

د. إمكانية شطب ديون متعثرة منخفضة نسبياً.

هـ. سياسة منح ائتمان رشيدة.

و. ربحية أفضل مما يتيح فرصة أكبر لنمو المصرف وتحقيق أهدافه .

نسبة التصنيف المرجح WCR –Weighted Classification Ratio

تقيس هذه النسبة حجم مخصصات الديون المتعثرة الى (حقوق الملكية ومخصصات الديون المتعثرة)، ثم تقارن هذه النسبة مع فئات جودة الأصول التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية لإعطائها التصنيف من (1) إلى(5).

فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على:

أ. حجم الديون المتعثرة لدى المصرف قليلة.

ب. ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها.

ج. أداء إدارة ائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.

إن نسبة إجمالي التصنيف (TCR) ونسبة التصنيف المرجح (WCR) مجتمعتين، هما أساس في إعطاء حكم واقعي على المصرف فيما يتعلق بجودة الأصول وفق فئات جودة الأصول (Benchmarks). التي وضعتها مؤسسة التقييم الأمريكية.

تاسعاً- تطبيق معيار جودة الأصول Assets Quality وتحليل النتائج:

تحتل عملية تقييم جودة الأصول الأهمية الكبرى في نظام التقييم CAMELS ولأغراض الوقوف على مدى جودة الأصول لكل من بنك سورية والمهجر (BSO) وبنك عودة-سورية (BASY)، يتعين القيام بالتحليل التالي من واقع البيانات المصرفية المنشورة لكليهما خلال الاعوام من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨، كالآتي:

أ. تطبيق معادلات TCR, WCR:

	جدول رقم (٢) تطور مؤشري WCR و TCR لبنك سورية والمهجر بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٨								الوحدة مليون ل.س
بيان BSO	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
حقوق الملكية [٢]	5,116	5,646	5,733	5,892	7,877	14,273	22,072	21,360	23,316
القروض غير العاملة[٣]	334	1,293	3,456	6,711	6,537	8,622	10,193	7,160	5,345
مخصصات تدني	144	729	2,065	4,416	4,765	5,664	6,281	6,063	4,855
حقوق الملكية + مخصصات تدني	5,260	6,375	7,798	10,308	12,642	19,937	28,353	27,423	28,171
TCR–BSO	6%	20%	44%	65%	52%	43%	36%	26%	19%
درجة التصنيف	1	2	2	3	3	3	2	2	1
نوع التصنيف	قوية	مرضية	مرضية	جيدة بعض الشئ	جيدة بعض الشئ	جيدة بعض الشئ	مرضية	مرضية	قوية
وسطي TCR–BSO	2 مرضية ٣٥%								
WCR–BSO	3%	11%	26%	43%	38%	28%	22%	22%	17%
درجة التصنيف	1	2	3	4	4	3	3	3	3
نوع	قوية	مرضية	جيدة	حدية	حدية	جيدة	جيدة	جيدة	جيدة

٢) التقرير السنوي لبنك سورية والمهجر للأعوام من 2010 وحتى 2018.

٣) شملت القروض غير المنتجة ولم تدخل القروض متدنية ومقبولة المخاطر في الحساب.

التصنيف			بعض الشيء		بعض الشئ	بعض الشيء	بعض الشيء	بعض الشيء
وسطي WCR–BSO	٣ جيدة بعض الشئ ٢٣%							

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف.

يظهر الجدول رقم (٢) تطور مؤشري WCR و TCR ومكوناتهما لبنك سورية والمهجر، وفي تحليل البيانات نجد:

TCR: بلغ المؤشر ٦% عام ٢٠١٠ قبل بداية الأزمة في سورية، ليرتفع عام ٢٠١١ إلى ٢٠% ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع كتلة القروض غير العاملة حيث ارتفعت من ٣٣٤ مليون ل.س عام ٢٠١٠ إلى ١٢٩٣ مليون ل.س أي مانسبته ٢٨٧% بين العامين، وكذلك ارتفعت مخصصات التدني من ١٤٤ مليون ل.س عام ٢٠١٠ إلى ٧٢٩ مليون ل.س عام ٢٠١١ أي بزيادة نسبتها ٤٠٦% بين العامين بسبب الأزمة في سورية.

تعمقت الازمة في سورية في السنوات اللاحقة، مما تسبب في ارتفاع مستمر وكبير في مؤشر TCR حيث وصل إلى ٦٥% عام ٢٠١٣، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع كتلة القروض غير العاملة التي واصلت ارتفاعها سنوياً، وبلغ **أعلى ارتفاع** لكتلة القروض غير العاملة في عام ٢٠١٦ حيث زادت على ١٠ مليار ل.س أي بزيادة عن عام ٢٠١٠ بلغت نسبتها ٢٩٥١% في حين ارتفعت حقوق الملكية من ٥١١٦ مليون ل.س عام ٢٠١٠ إلى ٢٢٠٧٢ مليون ل.س عام ٢٠١٦ أي بزادة بلغت نسبتها ٣٣١% فقط وهي زيادة متواضعة مقابل الزيادة الضخمة في كتلة القروض غير العاملة للفترة نفسها.

كان واضحاً أن المصرف قد رفع كتلة مخصصات التدني بشكل كبير لمقابلة الزيادة الكبيرة في كتلة القروض غير العاملة، بهدف التخفيف من مخاطر القروض غير العاملة وبهدف كبح الارتفاع الكبير في مؤشر TCR حيث ارتفعت كتلة مخصصات التدني من ١٤٤ مليون ل.س عام ٢٠١٠ إلى ٦٢٨١ مليون ل.س أي بزيادة بلغت نسبتها 4261.8% بين العامين. وبقراءة أخرى نلاحظ أن نسبة مخصصات التدني إلى القروض غير العاملة قد بلغت عام ٢٠١٠ ما نسبته ٤٣% وارتفعت إلى 61.6% عام ٢٠١٦ كما أن انخفاض كتلة القروض غير العاملة خلال السنتين الاخيرتين ساهم بالتزامن مع رفع مخصصات التدني وحقوق الملكية، بانخفاض مؤشر TCR عام ٢٠١٦ عن بقية الأعوام.

من خلال الجدول أيضاً نلاحظ أن بنك سورية والمهجر في وصل في تصنيفه وفق مؤشر TCR إلى ٣ خلال الأعوام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥ وذلك بسبب الارتفاع المستمر والكبير في كتلة القروض غير العاملة.

WCR: ارتفع مؤشر WCR من ٣% عام ٢٠١٠ قبل الأزمة، إلى ٤٣% عام ٢٠١٣، وهو العام نفسه الذي وصل فيه مؤشر TCR إلى أعلى نسبة له، ويعود السبب في ذلك أيضاً إلى الارتفاع الكبير في مخصصات التدني مقابل عدم زيادة مناسبة في حقوق الملكية، وهذا الأمر خفض تصنيف المصرف وفق مؤشر WCR من ١ عام ٢٠١٠ إلى ٤ في عامي ٢٠١٣–٢٠١٤، ثم قام المصرف خلال السنوات التالية بدءاً من عام ٢٠١٥ بزيادة حقوق الملكية بشكل كبير ومعالجة القروض غير العاملة، وبالتالي تخفيف مخصصات التدني، مما أدى الى تحسن ملحوظ

في تصنيف المصرف ليستقر عند مستوى ٣ خلال الأعوام الثلاثة التالية. ولتنخفض نسبة مؤشر WCR من ٤٣% عام ٢٠١٤ إلى ١٧% عام ٢٠١٨.

أما بالنسبة لبنك عودة، يشير الجدول رقم (٣) إلى تطور مؤشري WCR و TCR ومكوناتهما لبنك عودة-سورية حيث:

جدول رقم (٣) البيانات المالية لبنك عودة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ **الوحدة مليون ل.س**

بيان عودة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
حقوق الملكية [٤]	6,864	6,968	7,040	7,284	10,171	16,248	27,630	24,359	25,505
القروض غير العاملة [٥]	1,335	2,952	4,956	8,564	7,057	4,706	5,651	3,494	3,647
مخصصات تدني	283	1,854	3,840	7,831	8,430	8,604	9,297	6,935	5,201
حقوق الملكية+مخصصات تدني	7,147	8,822	10,880	15,115	18,601	24,852	36,927	31,294	30,706
TCR-BASY	18.7 %	33.5 %	45.6 %	56.7 %	37.9 %	18.9 %	15.3 %	11.2 %	11.9 %
درجة التصنيف	1	2	2	3	2	1	1	1	1
نوع التصنيف	قوية	مرضية	مرضية	جيدة بعض الشئ	مرضية	جيدة	جيدة	جيدة	جيدة
وسطي TCR-BASY	2 مرضية 27.7%								
WCR-BASY	4%	21%	35%	52%	45%	35%	25%	22%	17%
درجة التصنيف	1	3	4	4	4	3	3	3	3
نوع التصنيف	قوية	جيدة بعض الشئ	حدية	حدية	حدية	جيدة بعض الشيء	جيدة بعض الشيء	جيدة بعض الشيء	جيدة بعض الشيء
وسطي WCR-BASY	3 جيدة بعض الشيء 28%								

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف.

٤) التقرير السنوي لبنك عودة للأعوام من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨.

٥) شملت القروض غير المنتجة ولم تدخل القروض متدنية ومقبولة المخاطر في الحساب.

TCR: بلغ مؤشر TCR عام ٢٠١٠ أي قبل الأزمة 18.7% ثم ارتفع تدريجياً وبشكل تصاعدي حاد حتى وصل إلى أعلى مستوى له وذلك بنسبة 56.7% عام ٢٠١٣ ، لينخفض بعدها تدريجياً وبشكل ملحوظ إلى مستوى مادون مستوى قبل الأزمة.

في بيان أسباب تطور مؤشر TCR : نجد أن القروض غير العاملة قد ارتفعت بشكل ملحوظ إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣ حيث وصلت إلى 8,564 مليون ل.س أي ارتفعت بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ بنسبة ٥٤١% ، وهو العام الذي كان فيه مؤشر TCR في أعلى مستوى (56.7%) وأدنى تصنيف (٣)، ثم بدأت كتلة القروض غير العاملة بالانخفاض تدريجياً منذ العام ٢٠١٤ حتى العام ٢٠١٧(ليعاود الارتفاع قليلاً عام ٢٠١٨) حيث بلغت نسبة الانخفاض بحدود ١٠٠% تقريباً مما أدى إلى انخفاض مؤشر TCR إلى حوالي ١١% ودرجة تصنيف (١) وإن نسبة المؤشر هي أقل منه قبل الأزمة أي في عام ٢٠١٠، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع كتلة حقوق الملكية مع مخصصات التدني، حيث بلغت نسبة الارتفاع ٣٣٧% بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧

WCR: بلغ مؤشر WCR حوالي ٤% عام ٢٠١٠ ، في بداية الدراسة قبل الأزمة، ثم ارتفعت بشكل كبير وملحوظ مع بداية الأزمة في سورية عام ٢٠١١ بفعل الارتفاع الكبير في مخصصات التدني نظراً لارتفاع كتلة القروض غير العاملة حيث ارتفعت كتلة مخصصات التدني من ٢٨٣ مليون ل.س عام ٢٠١٠ إلى 1,854 مليون ل.س عام ٢٠١١ أي بزيادة نسبتها 555% ، وترافق ذلك مع زيادة متواضعة في كتلة حقق الملكية بحدود ١% فقط مما ساهم في ارتفاع كبير في مؤشر WCR من ٤% عام ٢٠١٠ إلى ٢١% عام ٢٠١١، ولتنخفض درجة التصنيف من ١ إلى ٣ خلال عام واحد.

ارتفع مؤشر WCR خلال العامين التاليين لعام فترة الدراسة، حتى وصل في عام ٢٠١٣ إلى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة وهي ٥٢% ، وهي ناتجة عن الارتفاع الكبير في مخصصات التدني يفوق الارتفاع في حقوق الملكية مما يساهم في ارتفاع المؤشر وانخفاض تصنيف المصرف.

عمل المصرف لمعالجة هذا الانخفاض في التصنيف وارتفاع المؤشر على معالجة وتخفيض كتلة مخصصات التدني مقابل زيادة حقوق الملكية. وهذا واضح في الأعوام من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ مما ساهم في انخفاض مؤشر WCR الى ١٧% عام ٢٠١٨، وارتفاع تصنيف المصرف من ٤ إلى ٣.

بالمقارنة بين التحليلين السابقين لكل من المصرفين على حدى وفق الجدولين (٢) و(٣) نجد ما يلي:

تأثر تصنيف المصرفين بشكل واضح وملموس بكتلة القروض غير العاملة، من خلال معادلة TCR، ويظهر تأثيره على تصنيف مصرف سورية والمهجر أكبر من تأثيره على مصرف عودة وخاصة بالسنوات ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥ (انخفاض التصنيف إلى ٣) في حين لم يتأثر مصرف عودة سوى في سنة واحدة هي ٢٠١٣ (تصنيف ٣).

كذلك ظهر تأثير كتلة مخصصات التدني بشكل واضح وملموس على تصنيف المصرفين، من خلال معادلة WCR. وكان تأثير ضعف وقلة كتلة المخصصات في كلا المصرفين أثر كبير في انخفاض تصنيف المصرفية وصل إلى درجة تصنيف (٤) أي أكثر من انخفاض درجة تصنيف TCR.

مما سبق، وبعد الأعوام التي انخفض فيها تصنيف المصرفين، فقد توجه المصرفين نحو رفع كتلة المخصصات، وأيضاً كتلة حقوق الملكية، مما ساهم في تحسن درجة تصنيف المصرفين وفق معادلة TCR في الأعوام التالية. كما أن معالجة المصرفين لكتلة القروض غير العاملة ساهم في تحسن درجة تصنيف المصرفين وفق

WCR في الأعوام التالية. كما أنه نجد أن وسطي TCR خلال سنوات الدراسة كان ٣٥% لمصرف سورية والمهجر و27.7% لمصرف عودة، وبدرجة تصنيف (٢) لكلا المصرفين.

كذلك كان وسطي WCR خلال سنوات الدراسة ٢٣% لمصرف سورية والمهجر بدرجة تصنيف (٣) ووسطي ٢٨% لمصرف عودة وبدرجة تصنيف واحدة (٣) لكلا المصرفين. وهذا يعني تقارب سياستي المصرفين من جهة التعامل مع عناصر المعادلات وهي القروض غير العاملة والمخصصات وحقوق الملكية لكل منهما.

ب. تحليل القروض غير العاملة لدى المصرفين بالنسبة للمحفظة التمويلية:

تشكل المحفظة التمويلية[٦] الجزء الأكبر من حجم الأصول في المصارف، كما تشكل ايراداتها الجزء الأكبر من الدخل التشغيلي لها، لذلك فإن نوعية الأصول السيئة تؤدي إلى التأثير السلبي على الأرباح عبر تخفيض الدخل من الفوائد في المصارف وزيادة تكاليف المؤونات، وبالتالي زيادة تخفيض الربح الصافي، وبما أن الاحتياطيات تعني احتمالية أن الديون ستصبح غير منتجة، فإن ارتفاعها يشير إلى الارتفاع في الديون غير المنتجة[٧] وانخفاض نوعية الموجودات، إلا إذا كان الهدف من زيادتها هو اجراء وقائي، ففي هذه الحالة يدل على تحوط المصرف ضد المخاطر الائتمانية المتوقعة (IOANNIDIS et al, 2009) ويمكن قياس جودة الأصول (AQ) استناداً إلى عنصري الديون غير المنتجة بالنسبة للمحفظة التمويلية، وفق الآتي:

- AQ =(الديون غير المنتجة) / (إجمالي المحفظة التمويلية) X ١٠٠

يقيس هذا المؤشر مستوى الديون غير المنتجة إلى إجمالي المحفظة التمويلية للمصرف، كلما انخفضت دلت على ارتفاع في جودة المحفظة التمويلية للمصرف والكفاءة في إدارة المخاطر الائتمانية وتحقيق أداء أفضل مستقبلاً (جمعية البنوك، ٢٠١٣). من خلال تطبيق المعادلة السابقة على البيانات المالية لبنك سورية والمهجر يتبين الآتي:

جدول رقم (٤) تطور AQ لبنك سورية والمهجر بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ **الأرقام بملايين ل.س**

بيان BSO	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الديون غير المنتجة	292	1,243	3,437	6,163	5,913	6,773	7,653	5,389	3,603
إجمالي المحفظة التمويلية	32,773	22,156	16,251	14,776	12,684	12,826	12,247	9,664	13,413
AQ	0.9%	5.6%	21.1%	41.7%	46.6%	52.8%	62.5%	55.8%	26.9%

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف.

من تحليل بيانات الجدول (٤) لبنك سورية والمهجر نجد أن AQ قد ارتفع بشكل كبير من ٠.٩% عام ٢٠١٠ إلى ٢٦.٩% عام ٢٠١٨، أي بزيادة نسبية بلغت حوالي ٢٨ ضعف، وكانت ذروة انخفاض AQ عام ٢٠١٦ حيث

٦) تمثل التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف التقليدية.

٧) هي جزء من التسهيلات الائتمانية المصنفة وفق قرار مصرف سورية المركزي ٥٩٧ (دون المستوى، مشكوك فيها، رديئة). وهي مجموع التسهيلات المباشرة غير العاملة.

وصلت إلى ٦٢.٥% أي حوالي ٦٣ ضعف عن عام ٢٠١٠، وفي بيان السبب نجد أن المصرف قد عانى من ارتفاع كبير في الديون غير المنتجة أكبر منه في السنوات التي سبقتها والسنوات اللاحقة لها مقابل انخفاض تدريجي في المحفظة التمويلية.

جدول رقم (٥) تطور AQ لبنك عودة بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ **الأرقام بملايين ل.س**

بيان BASY	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الديون غير المنتجة	1,335	2,933	4,921	8,509	6,978	4,628	5,633	3,490	3,642
إجمالي المحفظة التمويلية	40,508	31,669	25,150	27,692	27,306	23,149	22,044	18,187	17,799
AQ	3.3%	9.3%	19.6%	30.7%	25.6%	20.0%	25.6%	19.2%	20.5%

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرفين.

من تحليل بيانات الجدول (٥) لبنك عودة نجد أن مؤشر AQ قد بلغ ذروته ٣٠.٧% عام ٢٠١٣ بسبب ارتفاع كتلة الديون غير المنتجة مقابل انخفاض واضح في المحفظة التمويلية للمصرف، علماً أن المصرف قد ارتفع لديه مؤشر AQ من ٣.٣% عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٣٠.٧% عام ٢٠١٣ ثم يعاود الانخفاض عام ٢٠١٤ إلى ٢٠.٥% بسبب انخفاض الديون غير المنتجة، وكذلك بسبب انخفاض كبير مواز في المحفظة التمويلية.

ج. **التحليل القطاعي:** من جانب تحليلي آخر، وللبحث في القطاعات الاقتصادية المؤثرة على تغير مؤشري WCR و TCR لمصرف سورية والمهجر نلاحظ وفق الجدول رقم (٦) خلال فترة الدراسة أن القروض غير العاملة كانت متركزة لدى الشركات الكبرى بنسبة ٨٤% من مجمل القروض غير العاملة عام ٢٠١٠، ثم قام المصرف بمعالجة جزء كبير من هذه القروض غير العاملة لدى مجمل القطاعات الاقتصادية المؤثرة (الشركات الكبرى والافراد والقروض العقارية)، وقد انخفضت جميع كتل القروض غير العاملة في جميع القطاعات الاقتصادية المؤثرة، وكانت نسبة الانخفاض الكبير لدى الشركات الكبرى أكثر منه لدى قطاع الأفراد والقطاع العقاري، مما غير في بنية القروض غير العاملة، وأصبحت النسبة لدى الشركات الكبرى ٦٦% عام ٢٠١٨.

جدول رقم (٦) توزع القروض غير العاملة لدى لبنك سورية والمهجر حسب القطاع الاقتصادي بالفترة ٢٠١٠-٢٠١٨

الوحدة مليون ل.س

بيان BSO	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الأفراد	45	199	546	1,187	966	752	570	454	355
القروض العقارية	-	76	226	415	394	352	290	260	208
الشركات الكبرى	247	967	2,665	4,560	4,451	5,576	6,733	4,632	3,012
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	-	-	-	-	102	92	60	42	26
مجموع التسهيلات المباشرة	292	1,242	3,437	6,162	5,913	6,772	7,653	5,388	3,601

غير العاملة									

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناء على البيانات المالية المنشورة للمصرف.

نلاحظ أيضاً في الجدول رقم (٦) أن مجموع التسهيلات المباشرة غير العاملة قد ارتفع بشكل ملحوظ منذ بداية الأزمة، وكان أعلى مجموع هو في عام ٢٠١٦ وبالتدقيق في التطور الزمني لكتلة المبالغ غير العاملة حسب القطاع نجد أن قطاع الأفراد وقطاع القروض العقارية بدأت في الانخفاض منذ العام ٢٠١٤، في حين استمرت كتلة القروض غير العاملة في قطاع الشركات الكبرى بالارتفاع حتى عام ٢٠١٦ وهو سبب زيادة مجموع التسهيلات غير العاملة لدى المصرف. وبالتالي فإن انخفاض مجموع التسهيلات غير العاملة لاحقاً بعد عام ٢٠١٦ جاء بسبب الانخفاض الواضح في الكتلة لدى الشركات الكبرى بالإضافة إلى الانخفاض المستمر في الكتلة لدى بقية القطاعات.

عاشراً– النتائج:

١) تشابهت نسبياً نتائج تأثير القروض غير العاملة على تصنيف كل من المصرفين وفق معيار جودة الأصول.

٢) تسبب الارتفاع الكبير في كتلة القروض غير العاملة خلال الأزمة إلى ارتفاع كبير في مؤشر TCR لدى المصرفين أدى إلى انخفاض في نوع التصنيف وفق معيار جودة الأصول.

٣) تسببت فترة اشتداد الأزمة في سورية بين ٢٠١٠–٢٠١٥ في ارتفاعات متتالية وسريعة في كتلة القروض غير العاملة في كلا المصرفين.

٤) تحسن مؤشر TCR منذ العام ٢٠١٦ في كلا المصرفين بسبب معالجة القروض غير العاملة، وتزامن ذلك مع زيادة كتلة حقوق الملكية.

٥) تسبب الارتفاع الكبير في مخصصات التدني خلال الأزمة لمواجهة القروض غير العاملة في ارتفاع كبير في مؤشر WCR لدى المصرفين أدى إلى انخفاض في نوع التصنيف وفق معيار جودة الأصول.

٦) استمر المصرفان برفع كتلة مخصصات التدني حتى العام ٢٠١٧ بهدف خفض مؤشر WCR ورفع التصنيف.

٧) تأثر تصنيف المصرفين بعاملين أساسيين هما: كتلة القروض غير العاملة من جهة، وكتلة حقوق الملكية من جهة ثانية، وهما يؤثران بشكل متعاكس على مؤشر TCR، وWCR .

٨) انقسمت فترة الدراسة إلى مرحلتين أساسيتين: الأولى منذ ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ شهدت فيها كتلة القروض غير العاملة ارتفاعاً كبيراً مقابل زيادة طفيفة على حقوق الملكية ومخصصات التدني، أدى ذلك إلى تدهور في مؤشري TCR و WCR . وتدهور تصنيف المصرفين وفق معيار جودة الأصول.

٩) المرحلة الثانية منذ ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨ انخفضت كتلة القروض غير العاملة وازدادت كتلة حقوق الملكية ومخصصات التدني، أدى ذلك إلى تحسن المؤشرين وتحسن التصنيف لدى المصرفين.

١٠) ساهم انخفاض كتلة المحفظة التمويلية بشكل ملحوظ منذ بداية الدراسة وحتى العام ٢٠١٧، مع ارتفاع كتلة الديون غير المنتجة، في ارتفاع مؤشر AQ لدى المصرفين، وزادت المحفظة التمويلية لدى بنك سورية والمهجر عام ٢٠١٨ مع انخفاض كتلة القروض غير المنتجة مما أدى انخفاض مؤشر AQ إلى النصف، في حين استقر المؤشر لدى بنك عودة بسبب استقرار المحفظة التمويلية وكتلة القروض غير المنتجة.

١١) تركزت القروض غير العاملة قطاعياً لدى الشركات الكبرى أكثر منه لدى قطاع الافراد والقطاع العقاري.

١٢) انخفضت كتلة القروض غير العاملة بشكل ملحوظ في نهاية فترة الدراسة لدى المصرفين بسبب تركيز المصرفين على معالجة للقروض غير العاملة الممنوحة للشركات الكبرى أكثر من القطاع العقاري وقطاع الأفراد، كونها تشكل نسبة كبيرة من كتلة القروض غير العاملة.

١٣) لدى معالجة المصرفين للقروض غير العاملة كانت نسبة الانخفاض الكبير لدى الشركات الكبرى أكثر منه من بقية القطاعات، وهذا أثر في بنية وتوزع القروض غير العاملة بين القطاعات.

١٤) رغم البند السابق، فإنه في كلا المصرفين كان تجاوب قطاع الافراد والقطاع العقاري أسرع في الانخفاض من قطاع الشركات الكبرى(٢٠١٤) الذي بدأ في الانخفاض بعد عامين (٢٠١٦) من انخفاض قطاع العقاري والأفراد..

١٥) في نهاية فترة الدراسة ارتفع تصنيف مصرف عودة إلى أفضل مما كان عليه قبل الأزمة بسبب معالجة المصرف للقروض غير العاملة والارتفاع الكبير في حقوق الملكية مع مخصصات التدني، في حين لانجد ذلك لدى بنك سورية والمهجر.

حادي عاشر – التوصيات:

بالاستناد إلى النتائج الواردة في الفقرة السابقة نوصي بالآتي:

١) اعتماد معيار جودة الأصول المتمثل في مؤشرات (TCR و WCR، AQ) لمتابعة أداء المصرف لجهة القروض غير العاملة.

٢) ضرورة اتخاذ إدارات المصرفين إجراءات لمعالجة الكتلة الكبيرة المتبقية للقروض المتعثرة، وذلك مع تحسن الظروف الاقتصادية في سورية، حيث سينعكس ذلك على تحسن واضح في تصنيف المصرف وفق معيار جودة الأصول.

٣) تنويع المحفظة التمويلية قطاعياً بدلاً من تركزها في قطاع واحد.

٤) الاهتمام بنسبة مخصصات التدني وفق قرارات المصرف المركزي لتلافي تأثيرها السلبي على تصنيف المصرف وفق معيار جودة الأصول.

٥) الاهتمام بحقوق الملكية وفق توجيهات المصرف المركزي، مع تغير تصنيف المصرف وفق معيار جودة الأصول.

٦) التوسع في الاعتماد على تطبيق جميع المعايير ضمن نظام التقييم المصرفي الامريكي CAMELS الشامل لإبراز الجوانب الايجابية والنقاط السلبية الشاملة للمصرف، ودورها في التغذية الراجعة والرقابة التي تكشف مواطن الضعف والقصور لدى المصرف. مما يمنح تنافسية بين المصارف وترتيباً وطنياً وفقاً لمعايير أحادية ومعيار مركب.

ثاني عاشر – المراجع:

١) الكتب باللغة العربية:

أ. أبو خزامة، إيهاب محمد أحمد. (٢٠٠٧). إدارة الائتمان، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية.

ب. شاهين، علي عبدالله. (٢٠٠٩). محاسبة البنوك والبنوك الإسلامية، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة.

ج. هندي، منير إبراهيم. (٢٠٠٦). إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول: التوريق،الإسكندرية، منشأة المعارف.

٢) الدوريات والابحاث ورسائل الماجستير:

أ. الدغيم وآخرون. (٢٠٠٦). التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مكتبة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨ ، العدد ٣.

ب. الفرا، أحمد نور الدين، (٢٠٠٩) تحليل نظام التقييم الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)، الجامعة الاسلامية–غزة.

ج. أسعد، بسام (٢٠١٨) تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٤٠ العدد (١).

د. المحمود، حسين (٢٠١٤) إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية) رسالة ماجستير–جامعة دمشق–كلية الاقتصاد–قسم المصارف والتأمين.

هـ. بوخلخال، يوسف،(٢٠١٢) جامعة الاغواط، الجزائر، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجلة الباحث، العدد ٢٠١٢/١٠.

و. جمعية البنوك في الأردن، تطور القطاع المصرفي الأردني، (٢٠٠٣–٢٠١٢)، عمان، ٢٠١٣.

ز. شاهين، علي عبد الله (٢٠٠٥)، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)

ح. كحلوت، خالد. (٢٠٠٥). مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

٣) المراجع باللغة الانجليزية:

a. Camels rating system, update: February 24,2008

b. Christos Ioannidis,et al, 2009, .Assessing bank soundness with classification techniques.

c. Gerrard,Roland and Debra J.saito, 2008, Supervisory Rating System –Federal Reserve, Bank of NY- USA.

d. Gaul, Lewis, Jonathan Jones, and Pinar Uysal (٢٠١٩) Forecasting High-Risk Composite CAMELS Ratings.

e. Nabilah Rozzani and Rashidah Abdul Rahman, ٢٠١٣, Camels and Performance Evaluation of Banks in Malaysia: Conventional Versus Islamic.